Al-Adab Journal **Issue. No (153) Supplement (June) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 **P-ISSN: 1994-473X**

Grammatical Cause According to Al-Qastallani (d. 923 AH) in His Book Lata'if al-Isharat li Funun al-Qira'at: A Model of Conjugated Verbs

Asst. Lect. Sameer Abd Jabeer
Sameer.a.jubair@aliraqia.edu.iq
Prof. Lina Tohmz Ali (Ph.D.)
Lenaalkurdiygg7@gmail.com
University of Baghdad, College of Islamic Sciences

Copyright (c) 2025 **Asst. Lect. Sameer Abd Jabeer, Prof. Lina Tohmz Ali (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/1t6tz047

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research addresses the grammatical cause in conjugated verbs as discussed by Al-Qastallani in his book *Latā'if al-Ishārāt li-Funūn al-Qirā'āt*. Grammatical causation is considered one of the most important aspects of Arabic grammar, originating from the early grammarians, who first laid down the foundational rules. Grammatical reasoning is an essential phenomenon in the Arabic language that cannot be disregarded. This study demonstrates that Al-Qastallani was deeply passionate about grammatical causation, as he rarely passed over a topic without explaining the underlying linguistic causes. In most of his explanations, he followed the reasoning methods of earlier grammarians, adhering mainly to the Basran school of thought. This was evident from his grammatical arguments and opinions, where he appeared as both a transmitter and interpreter of grammatical rules, often supporting them with Qur'anic verses and poetic examples to validate the grammatical principles. He used specific terms to indicate causation, like "because," "for this reason," "due to," and "the lam of causation."Al-Qastallani was particularly concerned with explaining the grammatical, phonetic, and morphological rules in his work to clarify various rulings and solidify the correctness of Qur'anic readings. This, in turn, helps the listener understand complex issues and resolve ambiguities.

Keywords: Al-Qastallani, grammatical cause, Latā'if al-Ishārāt, Qur'anic readings.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

العلة النحوية عند القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ) في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات: الأفعال المعربة أُنموذجًا

الباحث سمير عبد جبيّر
جامعة بغداد – كلية العلوم الاسلامية

أ.د لينا طهماز علي
جامعة بغداد – كلية العلوم الاسلامية

(مُلَخَّصُ البَحث)

هذا البحث بعنوان: (العلة النحوية عند القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ) في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات الأفعال المعربة أُنموذجاً) تناولت فيه العلة النحوية في الأفعال المعربة عند القسطلاني، ويُعد موضوع العلة النحوية من المواضيع النحوية المهمة التي نشأت منذ أن وضع النحاة الأوائل القواعد النحوية الأولى، وتعدّ ظاهرة التعليل النحوي ظاهرة مهمة في اللغة العربية لا يمكن الاستغناء عنها، وقد أثبتت هذه الدراسة أنَّ القسطلاني كان مولعاً بالتعليل النحوي، إذ لا تمر مسألة من دون أن يقف عليها مبيناً سبب ما فيها من علل لغوية، فقد كان في أغلب تعليلاته متابعًا للنحاة الذين سبقوه في التعليل، فقد تابع في منهجه في التعليل المنهج البصري وهذا ما توصلت إليه من خلال تعليلاته وآرائه النحوية فقد وجدته معللاً ناقلاً ومفسراً للحكم النحوي أو القاعدة النحوية، إذ كان يستشهد بالآيات القرآنية الأخرى وبالشواهد الشعرية؛ لتثبيت القاعدة النحوية، وكان يستعمل ألفاظًا خاصة للدلالة على العلة نحو: (لأنه، لأن، لام التعليل، بسبب ... الخ).

وقد أهتم القسطلاني بتعليل ما يرد في كتابه من مسائل من اجل تفسير ما فيها من أحكام نحوية وصوتية وصرفية وغيرها من الأحكام؛ وكذلك لتثبيت القراءات القرآنية وبيان صحتها، التي من خلالها يفهم السامع ما أُشكل عليه في فهم ما أُشكل عليه من مسائل.

الكلمات المفتاحية: (القسطلاني، العلة النحوية، القراءات القرآنية، لطائف الإشارات)

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على المعلم الأول، والنبي المرسل، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد...

فإنّ التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي بل أنَّ ظاهرة التعليل النحوي نشأت وترعرعت مع بداية نشأة الدرس النحوي، فبعد شيوع اللحن وانتشاره بين العرب بسبب الفتوحات الإسلامية حتى طال خطرهُ على القرآن الكريم، فصار لزامًا على أهل النظر منهم إلى وضع القواعد لتحصين هذه اللغة من خطر اللحن والطعن في القران الكريم، فبادر علماء العربية

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

إلى وضع القواعد النحوية، فقعدوا القواعد وبينوا المبنيّ من المعرب والمرفوع من المنصوب ثم تولدت تساؤلات عنها لِمَ كان حكم هذا البناء وذاك الاعراب؟ ولِمَ رفع هذا، ولِمَ نصب ذاك؟ وأخذوا يبحثون إجابات لها وصلوا إلى بعض أسرارها وعللها فبذلك نشأ التعليل النحوي مرافقًا لنشأت النحو الأولى وبعد حصولي على كتاب (لطائف الإشارات لفنون القراءات) وجدت أنَّ القسطلاني كان واحدًا من بين العلماء مولعًا ومهتمًا بالتعليل النحوي وبما أنّ الأفعال تعد من أبواب النحو المهمة، لذلك ارتأيتُ أن أتناول في هذا البحث الموجز أهم العلل في المبني والمعرب من الأفعال التي ذكرها القسطلاني في كتابه، فكان البحث موسومًا بـ (العلة النحوية عند القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ) في كتابه لطائف الإشارات لفنون القراءات الأفعال المعربة إنموذجًا) وكان من طبيعة البحث أن يتقدمه تمهيد تناولت فيه موجزا عن حياة القسطلاني، وموجزا عن مفهوم العلة النحوية، ثم قسمت البحث على ثلاثة مطالب، فأما المطلب الأول ضمنته لعلة رفع الفعل المضارع، والمطلب الثاني جعلته، لعلة نصب الفعل المضارع ، وخصصت المطلب الثالث، لعلة جزم الفعل المضارع، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع، فسبحان من تفرد بالكمال، وتنزه عن النقص، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ومنفعه لعباده الصالحين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وأُصلي وأُسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أولاً: موجز عن حياته:

هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي ويعرف بالقسطلاني (شهاب الدين، أبو العباس) (الحنبلي ع.، ١٩٨٦م، صفحة ١٠/١٦٩) (الزبيدي، الصفحات ٣٠ / ٢٥١ – ٢٥٢) (الزركلي، ٢٠٠٢م، صفحة ١ / ٢٣٢) (الغزي، ١٩٩٧م، صفحة ١ / ١٢٨). وعُرف بلقبه القسطلاني، واشتهر به، ولا يُذكر بغيره، نسبة إلى أصل جده، الذي يرجع إلى بلاد قَسْطَلينةَ إحدى مدائن إفريقيَّةَ (الزبيدي م.، الصفحات ٣٠ / ٢٥١ – ٢٥٢) (السخاوي، صفحة ١٠٣). والقَسْطَلانِيُّ: خُيوطٌ كخيوطِ المُزْنِ تُحيطُ بالقَمَرِ، وَهِي من علامَةِ المَطَرِ أوثَوْبٌ من القَطيفَةِ مَنسوبٌ إِلَى عامِلٍ، الواحد قَسطلانيَّةٌ أَو إِلَى قَسْطَلَةَ: مدينة، في الأَندلُسِ (الزبيدي م.، تاج العروس من جواهر القاموس، الصفحات ٣٠ / ٢٥١ – ٢٥٢).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وقد ذكر السخاوي وهو شيخ القسطلاني، أنه ولِد في الثاني عشر من ذي القعدة سنة(٨٥١هـ) بمصر، ونشأ بها نشأة علمية، فحفظ القرآن وبعض المتون في علم القراءات والنحو (السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، صفحة ١٠٣) (العدروس، ٢٠٠١م، صفحة ١٦٥). أما وفاته فقد ذكر أهل العلم أن القسطلاني (رحمه الله) توفي في شهر محرم من سنة ٩٢٣هـ، ودُفِن بالمدرسة العينية جوار منزله بقرب جامع الأزهر (الحنفي، صفحة ١٥٧/٥) (العدروس، النور السافر عن اخبار القرن التاسع، ٢٠٠١م، صفحة ١٦٤).

ولم أجد شيئاً في كتب الترجمة عن أسرته وأولاده، باستثناء بعض الإشارات التي أهمها اسم زوجته وهي: (عائشة الباعونية)، الشاعرة الأديبة الفقيهة (الكتاني، فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، ١٩٨٢م، صفحة ٩٦٩). أما مؤلفاته فقد كتب في شتى العلوم وفروع المعرفة، فألف في الحديث والفقة وعلم العربية والتفسير، ولعل أهمها (الحنبلي ع.، ١٩٨٦م، الصفحات ١٠ / ٦٩ – ٧٠) (للزركلي، ٢٠٠٢م، صفحة ٢٣٢/١) (العدروس ع.، ٢٠٠١م، صفحة ١٦٥):

١- العقود السنية في شرح المقدمة الجزرية
٢- الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمزة
٣- الأنوار المضيئة
٤- نفائس الأنفاس في الصحبة واللباس
٥- تحفة السامع والقاري بختم صحيح البخاري
٦- لطائف الإشارات في فنون القراءات
٧- إرشاد الساري على صحيح البخاري في نحو عشرة أسفار كبار
٨- فتح الداني في شرح حرز الإماني في القراءات
٩- مراصد الصلاة في مقاصد الصلاة

ثانياً: مفهوم العلة النحوية

العلة لغةً: ذكرت العلة في المصطلحات على معانٍ عدة، منها المرض، قال الخليل- رحمه الله: "العلّة المرض، وصاحبها مُعتلٌ" (الفراهيدي، صفحة ١ / ٨٨) أي بحلول المرض يصبح حاله معلولاً ضعيفاً ليس لديه قوة للقيام بعمله، وكذلك جاء في اللسان: "والعلة المرض، عَلّ يَعِلُّ واعتلَّ، أي: مَرِضَ، فهو عليلٌ" (ابن منظور، لسان العرب، صفحة ٤٧١/١١) وقال أيضًا: "والعلة حدثٌ يشغل صاحبهُ عن وجهه، أو عن حاجته" (ابن منظور، لسان العرب، صفحة ١١ / ٤٧١). فكذلك تأتي بمعنى السبب فقد جاء في اللسان

أيضًا: "هذا عِلّةٌ لهذا، أي: سببٌ" (ابن منظور، لسان العرب، صفحة ١١ / ٤٧١). وقيل: "وهذه عِلّتُهُ: سببُهُ" (الفيروز ابادي، ٢٠٠٥م، صفحة ١٠٣٥).

ويعنينا هو المعنى الأخير أي (السبب) إذ إنَّه يتناسب مع المدلول الاصطلاحي.

أمَّا العلة في الاصطلاح: فقد عرَّفها الرماني (ت٣٨٤هـ) بأنها: "تغيير المعلول عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ" (الرماني، ١٩٨٤م، صفحة ٦٧). أي خروج عن الأصل، إذ إنَّ للعلة ارتباطًا بالأصل؛ لأن الأصل لا يسأل عن علته، ولكن ما عُدِل عن الأصل احتاج إلى إقامة الدليل؛ بسبب عدوله عن الأصل، وهو أمر مهم في القياس؛ وذلك لأن العلة ركن من أركان القياس (ابن الانباري، ١٩٥٧م، صفحة ٩٣).

وقد عرَّفها علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) بقوله: "وهي ما يتوقفُ عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه" (الجرجاني، ١٩٨٣م، صفحة ١٥٤).

ويرى محمد الحلواني أنّ المراد بالعلة النحوية هي تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه (الحلواني، بدون تاريخ، صفحة ١٠٨).

فالعلة النحوية إذن هي السبب الذي أدَّى إلى الحكم وأوجب ذلك.

العلة في الأفعال

والفعل هو ما دل على معنى وزمان، فهو على العكس من الاسم؛ لأنَّ الرابط بين الاسم والفعل هو المعنى دون الزمان، فالفعل لا يدل على مسمى، وإنَّما يدل على اقتران حدث وزمن، وذلك الزمان إمَّا ماض، وإمَّا حاضر، وإمَّا مستقبل (ابن السراج، صفحة ١ / ٣٨) (السيوطي، صفحة ١ / ٢٥) (حسان، صفحة ٩٥). وقد أجمع النحويون كلهم على أنّ أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للحروف والأفعال، غير طائفة زعموا أنَّ الأفعال أيضاً مستحقة في الأصل للإعراب إلا أنَّهم مجمعون على أنَّ الأسماء كلها مستحقة في الأصل للإعراب (الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ١٩٨٦م، صفحة ٥٢). وعلى هذا سأبين المعرب من الأفعال في هذا المبحث مبيناً اهم العلل التي ذكرها القسطلاني فيه.

المعرب في اللغة: هو إيضاح المعاني وبيانها والافصاح عنها قيل: أعرب الرجل عن حجته، إذا بينها ومنه قول النبي محمد (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) "الثيب يعرب عنها لسانها" (البغوي، ١٩٨٣م، صفحة ٣٠). أي يبين ويوضح عن طريق لسانها (الانباري، صفحة ٤٠). ويصرح الأشموني حد المعرب في اللغة إذ قال " فالإعراب في اللغة: مصدر أعرب، أي: أبان، أي: أظهر، أو أجال، أو حسن أو غير، أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساده، أو تكلم بالعربية، أو أعطى العربون، أو ولد له ولد عربي اللون، أو تكلم بالفحش، أو لم

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يلحن في الكلام، أو صار له خيل عراب، أو تحبب إلى غيره، ومنه العَروبة المتحببة إلى زوجها" (الاشموني، ١٩٩٨م، صفحة ١ / ٤١).

ويوضح الأشموني حد المعرب أنَّه ينقسم الى قسمين: لفظي ومعنوي، فاللفظي يجُاء به لبيان مبتغى العامل من حركة أو سكون أو حرف أو حذف، وأمَّا المعنوي يستدل عليه عن طريق الحركات (الاشموني، ١٩٩٨م، صفحة ١ / ٤١).

وقد عُرِّف اصطلاحاً: بأنَّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً (الوراق، ١٩٩٩م، صفحة ١ / ١٤٩) (الزمخشري، ١٩٩٣م، صفحة ١ / ٣٣).

العلة في الأفعال المعربة:

الفعل المضارع: وهو الفعل الذي تتصدره الهمزة والنون والتاء والياء. وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفعل، وللغائب يفعل، وللمتكلم أفعل. وله إذا كان مع غيره واحداً أو جماعة نفعل. وتسمى الزوائد الأربع، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل فهو يشابه الاسم في دخول اللام عليه كما في قولك إن زيداً ليفعل مخلصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال. وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر؛ لأن الجر خاص بالأسماء (الزمخشري، المفصل في صنعة الاعراب، ١٩٩٣م، صفحة ١ / ٣٢١).

وقد أجمع الكوفيون والبصريون على أنّ الأفعال المضارعة معربة، ولكن اختلفوا في علة اعرابها فذهب الكوفيون إلى أنها أعربت؛ لأنّه دخلتها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة (الانباري ع.، ٢٠٠٣م، صفحة ٢ / ٤٤٦). أما البصريون فالعلة عندهم في ثلاثة أوجه (الانباري ع.، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ٢٠٠٣م، صفحة ٢ / ٢٤٦):

أحدها: إن الفعل المضارع يكون شائعًا فيختص كما أن الاسم يكون شائعًا فيختص كما تقول: (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال فتختص كما تقول: (رجل) فيصلح لجميع الرجال فكذلك اختص بعد شيوعه فتقول (الرجل).

أما الوجه الثاني: فإنه تدخل عليه لام الابتداء نحو: (إنّ زيدًا ليقوم) كما تقول: (إنَّ زيدًا لقائم) فعندما دخلت عليه لام الابتداء وهي تدخل على الاسم من قبل فدلت بهذا على المشابهة بين الاسم والفعل المضارع فلا تدخل اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر فلا تقول: إنَّ زيداً لقام فلا يصح هذا ولا (إنَّ زيداً لاضربْ عمرًا) لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم.

أما الوجه الثالث: فإنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه كما هو الحال في (يضرب) فعند تحويلها على وزن اسم الفاعل فنقول (ضارب).

إذن فالفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم (السيرافي، ٢٠٠٨م، الصفحات ٣ / ١٩١ – ١٩٢). ومنهم من ذكر أنَّه يرتفع لسلامته من الناصب والجازم (الوراق، علل النحو، ١٩٩٩م، صفحة ١ / ٢٦٥). وقد تابعهم القسطلاني في ذلك وسأفصل ذلك في تعليله (القسطلاني، صفحة ٤ / ١٥٧٥).

المطلب الأول: علة رفع الفعل المضارع

١. قال تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ﴾ البقرة: ٢٣٣

علل القسطلاني سبب قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب برفع الراء المشددة لـ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ ؛ لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فرفع وقد عطف جملة خبرية على خبرية مثلها من حيث اللفظ ووافقهم بذلك اليزيدي وابن محيص (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٤ / ١٥٧٥). وبهذا يرى القسطلاني أن سبب رفع الفعل المضارع هو التجرد من الناصب والجازم.

وفي هذه العلة خلاف يمكن لي أن أبينه إذ يرى البصريون أنَّ الفعل المضارع ارتفع بوقوعه موقع الاسم عن وجهين (السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٠٠٨م، الصفحات ٣ / ١٩١ – ١٩٢) (الانباري ع.، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ٢٠٠٣م، الصفحات ٢ / ٢٤٨ – ٢٤٩):

أحدهما: أنَّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه.

والوجه الثاني: أنَّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم.

ويرى الفراء أنَّ الفعل المضارع يرتفع لسلامته من الناصب والجازم وهو مذهب الكوفيين (الانباري ع.، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢٠٠٣م، صفحة ٢ م ٤٤٨) (الانباري ا.، ١٩٩٥م، صفحة ٤٩). ووافقهم في ذلك ابن مالك، وابن هشام وخالد الأزهري (جمال الدين، ١٩٩٠م، الصفحات ٤ م ٥ – ٦) (ابن هشام، صفحة ٥٧) (بالوقاد، ٢٠٠٠م، صفحة ٢ م ٣٥٦). وقد ردّ مذهبهم ابن الأنباري؛ لأنهم يقدمون النصب والجزم على الرفع بكلامهم وهذا لا يصح؛ لأنَّ الرفع صفة للفاعل والنصب صفة للمفعول فينبغي بذلك أن يكون الرفع متقدمًا على النصب، وهذا من طريق الأولى وهذا دليل على فساد قولهم (الانباري ع.، ٢٠٠٣م، صفحة ٢ / ٤٤٩).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ويرى الكسائي أنَّ ارتفاع الفعل المضارع كان سببهُ الحروف الأربعة الداخلة في أوله (الوراق، علل النحو، ١٩٩٩م، صفحة ١ / ٢٦٧) (الانباري ع.، الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٣م، صفحة ٢ / ٤٥٠). وكذلك هذا قول غير مقنع؛ لأنَّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا لم يجز أن يقع الفعل منصوبًا ولا مجزومًا وهي موجودة فيه؛ لأنّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه وجزمه بدخول الناصب والجازم على الفعل دل على أن الحرف الزائد ليس هو العامل (الوراق، علل النحو، ١٩٩٩م، صفحة ١ / ٢٦٧) (الانباري ع.، الانصاف في مسائل الخلاف، ٢٠٠٣م، صفحة ٢ / ٤٥٠) (الانباري ا.، ١٩٩٥م، الصفحات ٤٨ – ٤٩). وقد يسأل سائل أنَّ الفعل (تضارُّ) قرأ بالرفع على أنَّه فعل مضارع وحق الفعل المضارع الرفع عند التجرد من الناصب والجازم هذا ما علل به القسطلاني؛ ولكنه سبق بـ (لا) الناهية ومن المعلوم أنَّ (لا) الناهية عندما تدخل على الفعل تجزمه فكيف يكون الفعل مرفوعاً على قراءة من رفع؟

فالجواب أن الفعل المضارع ناسب ما قبله من حيث اللفظ فعطف جملة خبرية على جملة خبرية مثلها (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٤ / ١٥٧٥). وهذا ما بينه العلماء من قبل.

وقد ذكر الأزهري (ت:٣٧٠هـ) أن مَنْ قَرَأَ (لا تُضَارُّ) برفع الراء أراد العطف على قوله: (لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ) فأتبعا الرفع وجعله خبراً أي جملة خبرية (الازهري، ١٩٩١م، صفحة ١ / ٢٠٦).

ولا يختلف العكبري (ت: ٦١٦ هـ) عن الأزهري في تعليله إذ يرى أنَّ سبب رفعه كون لفظه لفظ الخبر (العكبري، ١٩٧٩م، صفحة ١ / ٩٧).

أمَّا الجمهور فالقراءة عندهم (لا تضارَّ) براء مشددة مفتوحة؛ لأنَّ (لا) ناهية جازمة فسكنت الحرف الأخير وقبلها راء ساكنة مدغمة فيها فالتقى ساكنان فحرك الثاني لا الأول وإن كان الأصل للأول؛ لأن أصل التقاء الساكنين لأجل الألف؛ لأن الفتحة بعض منه (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٤ / ١٥٧٧)، وبهذا وجدت أن القسطلاني وافق الجمهور بقراءة الفتح مع التشديد لأن الراء مدغمة فالتقى ساكنان الألف الساكنة مع الراء المجزومة، فحركة الراء بالفتحة لأن الفتحة بعض من الألف أي: بما يناسب الحرف الذي سبقها.

٢. قال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾ ﴾ البقرة: ٢١٤

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

علل القسطلاني قراءة نافع بالرفع ،إذ قال:" فنافع بالرفع على أنَّه حال، والحال لا ينصب بعد (حتى) ولا غيرها؛ لأنَّ الناصب يخلص للاستقبال، فتنافيا وقرأ الباقون بالنصب على أن (حتى)، بمعنى إلى، أي: إلى أن يقولَ الرسول" (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٤ / ١٥٦٨). محمد (صلى الله عليه وعلى اله وسلم) ويبين في تعليله أن الفعل المضارع الذي جاء بعد (حتى) مرفوع لعدم تقدير (أن) بعدها للمنافاة بين الحال والاستقبال؛ لأنَّ ما بعدها أصبح حالاً لما قبلها.

وقد وضح ذلك سيبويه في كتابه ،إذ قال: " واعلم أنَّ حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين: تقول: سرت حتى أدخلها، تعني أنَّه كان دخولاً متصلاً بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرت فأدخلها، فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنَّه في عمله، وأنَّ عمله لم ينقطع. فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء. فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء" (سيبويه، ١٩٩٨م، صفحة ٣ / ١٧).

وبيَّن الفراء أنَّك إذا رأيت قبل (حتى) فعلاً ماضياً وتلاها يفعل فِي معنى مضى وليس ما قبل (حَتَّى يفعل) يطول، فارفع يفعل بعدها كقولك جئت حَتَّى أكون معك قريبا (الفراء، صفحة ١ / ١٣٤) أمَّا الطبري (ت: ٣١٠هـ)، فيعلل سبب رفع الفعل في قوله تعالى تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ ويعد قراءة الرفع من الفصيح في كلام العرب فقال: " من رفع فإنَّه يقول: لما كان يحسُن في موضعه (فعَل) أبطل عمل(حتى) فيها؛ لأنَّ (حتى) غير عاملة في (فعل)، وإنَّما تعمل في (يفعل)، وإذا تقدمها (فعل) وكان الذي بعدها (يفعل)، وهو مما قد فُعل وفُرغ منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متطاول، فالفصيح من كلام العرب حينئذ الرفع في (يفعل) وإبطال عمل (حتى) عنه، وذلك نحو قول القائل:(قمت إلى فلان حتى أضربُه)، والرفع هو الكلام الصحيح في (أضربه)، إذا أراد: قمت إليه حتى ضربته، إذا كان الضرب قد كانَ وفُرغ منه، وكان القيام غيرَ متطاول المدة" (الطبري، ٢٠٠٠م، صفحة ٤ / ٢٩٠). وصرح النحاس بأنَّ قراءة الرفع أبين وأصح في المعنى للآية أي (وزلزلوا حتى الرسول يقول) أي حتى هذه الحالة؛ لأنَّ القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى، وكذلك الرفع في غير الآية سرت حتى أدخلها على أن يكون السير قد مضى والدخول الآن (المرادي، صفحة ١ / ١٠٨).

ويرى أبو علي الفارسي أنَّ الفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكون إلّا فعل حالٍ ويكون على ضربين:

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أحدهما: أن يكون السبب الذي أدّى الفعل الذي بعد حتى قد مضى والفعل المسبّب لم يمض، مثال ذلك قولهم: (مرض حتى لا يرجونه) كأن المعنى: وزلزلوا فيما مضى، حتى أن الرسول يقول الآن متى نصر الله وحكيت الحال التي كانوا عليها.

وأما الرأي الآخر في قراءة الرفع: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحو: سرت حتى أدخلها، فالدخول متصلٌ بالسّير بلا فصل بينهما، كما كان في الوجه الأول بينهما فصلٌ. والحال في هذا الوجه أيضاً محكيّة، كما كانت محكية في الوجه الآخر (ابو علي، ١٩٩٣م، صفحة ٢ / ٣٠٧).

وعلل الرماني سبب رفع الفعل المضارع مبيناً أنَّ الفعل بعد (حتى) يرتفع في حال لم يصح إضمار (أن) بعدها فتصبح (حتى) حرف ابتداء نحو: (مرض حتى لا يرجونه)، فالرفع وقع على الفعل؛ لأنَّ المرض أدى إلى انتفاء الرجاء (الرماني، شرح كتاب سيبويه، ١٩٩٨م، الصفحات ٨٢٨ – ٨٢٩).

أمَّا مكي القيسي ففسر قراءة الرفع في قوله: "من رفع يَقُول فَلِأَنَّهُ فعل قد ذهب وانقضى وَإِنَّمَا الْخَبَر عَن الْحَال الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُول فِيمَا مضى فالفعل دَال على الْحَال الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا فِيمَا مضى فحتى دَاخِلَة على جملَة فِي الْمَعْنى وَهِي لَا تعْمل فِي الْجمل وَيجوز فِي الْكَلَام أَن يرفع ويخبر عَن الْحَال الَّتِي هُوَ الْآن وَهُوَ مثل قَوْلك مرض حَتَّى لَا يرجونه أَي مرض فِيمَا مضى حَتَّى هُوَ الْآن لَا يُرْجَى فتحكي الْحَال الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا فَلَا سَبِيل للنصب" (القيسي، صفحة ١ / ١٢٦).

ويبدو أن تعليل ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) مختلف عن سابقيه إذ قال: "وإن كان المضارع بعد "حتى" حالا فهي حرف ابتداء، وما بعدها رفع، لأنَّه منقطع عما قبلها، فلم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وذلك قولك: سرت حتى أدخُلها الآن، ومرض حتى لا يرجونه، وضرب أمس حتى لا يستطيعُ أن يتحرك اليوم" (جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، ١٩٩٠م، صفحة ٤ / ٥٤).

وأمَّا ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، فقد اختصر الكلام عن رفع الفعل بعد (حتى) بثلاثة شروط: الأول: كون الفعل الذي قبلها كان سببًا لما بعدها، وَلِهَذَا امْتنع الرّفْع فِي نَحْو سرت حَتَّى تطلع الشَّمْس لِأَن السّير لَا يكون سَببا لطلوعها، وأما الشرط الثاني: أن يكون زمن الفعل الذي بعد (حتى) للحال لا للاستقبال، أي حكاية حال عن ما مضى فيكون (سير فدخول)، وأمَّا الشرط الثالث: أنْ يكونَ الفعل الذي قبلها تامًا فلذلك يمتنع الرفع في قولك كان سيرى حتى أدخلها، فهنا يكون النصب على النقصان دون التمام (ابن هشام، صفحة ٦٨).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ويرى الباحث أنَّ خلاصة القول بعد ذكر أقوال العلماء وتفصيلها وتعليلها تبين أن الفعل الذي يقع بعد حتى يأتي على ثلاثة أحوال: إما أن يأتي حالاً، أو استقبالاً، أو ماضياً، فإذا كان حالاً رفع الفعل بعدها كما قرأ نافع قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ﴾ ، وأمَّا إذا كان الفعل بعد (حتى) مستقبلاً فنصب نحو: (أسلم حَتَّى تدخل الْجنَّة)، وإن كان ماضاً المعنى فتحكيه، إمَّا بالمستقبل نظرا إلى أنه غاية لما قبل حتى، فهو مستقبل بالإضافة إليه، وإما بالحال على قصد الإخبار بمضي ما قبل حتى وحكاية حال ما بعدها فترفع الفعل بعدها على حكاية الحال وقراءة نافع أيضاً حكاية حال (جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، ١٩٩٠م، صفحة٤/ ٥٤) (السمين الحلبي، صفحة ٢ / ٣٨٢) (ابن هشام، الصفحات ٦٧ – ٦٨).

المطلب الثاني: علة نصب الفعل المضارع

قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ الأنعام: ٢٧

ذكر القسطلاني في تعليله لقراءة حفص وحمزة ويعقوب " بنصب الباء والنون على إضمار(أن) بعد الواو التي بمعنى (مع) ..... لأن هذه الواو شرط إضمار(أنْ) بعدها أن يصلح (مع) في مكانها" (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٥/ ٢٠٢٤).

إذ يرى أنَّ الفعل منصوب بإضمار (أن) و(أن) مصدرية منسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر والواو حرف عطف؛ لذا يستدعي معطوفا عليه وليس قبلها في الآية الكريمة إلا فعل، فكيف يُعطف اسم على فعل؟ ، فلا جرم أنَّا نُقدِّر متوهماً نعطف هذا المصدر المنسبك من (أنْ) وما بعدها عليه والتقدير ياليتنا لنا ردٌّ، وانتفاء تكذيب بآيات ربنا، وكونٌ من المؤمنين، أي ياليتنا لنا رد مع هذين الشيئين، فيكون عدم التكذيب والكون من المؤمنين متمنين أيضا، فهذه الثلاثة أشياء أعني الرد وعدم التكذيب والكون من المؤمنين– متمناة بقيد الاجتماع، لا أن كل واحد متمنى وحده (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٥ / ٢٠٢٤).

ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن الفعل المضارع ينصب بأن لازمة الإضمار بعد حتى والواو والفاء وأو (سيبويه، ١٩٩٨م، صفحة ٣ / ٤١) (الانباري ع.، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويينك البصريين والكوفيين، ٢٠٠٣م، صفحة ٢ / ٤٥٢) ؛ لأنَّ أن والفعل كالاسم الواحد وبما أن الواو حرف عطف فالأصل في حروف العطف والجمع بين شيئين فالواو لا تعمل وحدها؛ لأنَّها غير مختصة فتدخل تارة على الأسماء وأخرى على الأفعال فينفي اختصاصها فوجب تقدير (أن) مضمرة مع الفعل لينسبك بذلك مصدر يصح

عطفه على الاسم المصدر الملفوظ به (ابن يعيش، ٢٠٠١م، صفحة ٤ / ٢٣٢) (الانباري ع.، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢٠٠٣م، صفحة ٢ / ٤٥٣) (الاندلسي، صفحة ٤ / ٤٧٤) (العلائي، ١٩٩٠م، صفحة ١ / ٢١٩).

وأوضح مكي القيسي حجة من نصب في تعليله أنَّه جعل الفعلين جوابا للتمني، لأنَّه غير واجب؛ ليكونا داخلين في التمني، على معنى أنهم تمنوا الرد، وترك التكذيب، والكون جزء من المؤمنين ، والنصب بإضمار (أن) كما تنصب في جواب الاستفهام والأمر والنهي والعرض، لأنَّ جميعه غير واجب، ولا واقع بعد فينصب الجواب مع الواو عطفاً على المصدر الأول (يرد)، كأنَّهم قالوا : يا ليتنا يكون لنا ردة، وانتفاء من التكذيب، وكون من المؤمنين، فلا يمكن عطف الفعلان (نكذب ونكون) من دون إضمار أن بعد واو؛ لانقلاب المعنى إلى الرفع، فإضمار (أن) بعد واو الجمع واجبة في قراءة النصب لينسبك الفعل مع (أن) ليصبحا مصدراً، فيعطف المصدر على المصدر، و به يجري النصب في الفعلين (القيسي ا.، ١٩٨٤م، الصفحات ٤٢٧ – ٤٢٨).

فالواو التي يُنصب الفعل بعدها تكون بمعنى الجمع، وما يميزها تقدير (مع) موضعها وجوبا، وإنَّما قُيِّد التقدير بالوجوب؛ لأنَّ الواو من محتملاتها المعية؛ لكنَّه يتعين ها هنا، وتأتي في موضعين: الأول: أن تكون عاطفة لمصدر مقدَّر في الحكم على مصدر متوهم، أي: عطف مصدراً متأولاً على مصدر متأول آخر، وإضمار(أنْ) بعد الواو واجب، إذا وقعت الواو جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو دعاء أو نفي أو تمنٍ، والآية من هذا القسم، وأما الثاني: أن تكون عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر صريح، وإضمار (أنْ) بعدها جائز في هذا الموضع بخلاف الموضع الأول؛ لأن الموضع الأول واجب الاضمار (ابن يعيش، ٢٠٠١م، الصفحات ٤ / ٢٣٢ – ٢٣٥ – ٢٣٧) (المرادي ا.، ١٩٩٢م، الصفحات ١٥٦ – ١٥٧ – ١٥٨). ومصطلح العطف على التوهم أو على المعنى ذكره القسطلاني في لطائفه بأربعة مواضع (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٥ / ٢٠٢٤ و ٦ / ٢٥٣٦ و ٢٤٤٩ و ٩ / ٤٠١٤). وقد استعمل هذا المصطلح جريا على عادة النحاة في اصطلاحهم عليه، غير أنه نبَّه في إحدى هذه المواضع على أن عبارة العطف على التوهم فيها غلط على القرآن إذ قال: " وهذه عبارة فيها غلط على القرآن، فينبغي أن يُقال فيها: مراعاة الشَّبه اللفظي، ولا يُقال: للتوهم" (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٦ / ٢٥٣٦).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ووصف السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) من يتلفظ بهذا المصطلح في القران الكريم بسوء الأدب فقال: "وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم يقصِدوا ذلك حاش لله" (السمين الحلبي، صفحة ٣ / ٣٠٢).

وذكر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) أن بعض العلماء شنع القول بهذا اللفظ في القران الكريم معترضاً على من يتلفظ بهذه العبارة بكيف يجوز أن يتوهم في القران الكريم (الزركشي، ١٩٥٧، صفحة ٤ / ١١٢)؛ لذا سمى بعض العلماء العطف على التوهم إذا وقع في القرآن الكريم بـ (العطف على المعنى) تأدبا (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، صفحة ٣ / ٢٣١) (الصبان، ١٩٩٧م، صفحة ٣ / ٤٤٣)؛ بينما سماه القسطلاني بـ (مراعاة الشبه اللفظي) وله السبق في هذه العبارة التي ذكرها؛ لأنَّها أكثر دقة استعمل النحاة والدليل على أنَّها أكثر دقة هو: أنَّ العطف على المعنى مصطلح عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٦ / ٢٥٣٦) (الصبان، ١٩٩٧م، صفحة ٢ / ٢٣٤).

ونقل القسطلاني عن أبي حيان قوله في الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ،إذ قال:" والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أنَّ العامل في العطف على الموضع موجود دون أثره والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود" (القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، صفحة ٩ / ٤٠١٦).

وممَّا يتضح لدى الباحث أنَّ إضمار أنَّ مع الفعل بعد واو الجمع واجب لكي ينسبك الفعل مع (أن) فيصبحا مصدراً ويعطف المصدر على المصدر الذي قبله (نرد)؛ لأنَّهم في تمني كأنهم يقولون (يا ليتنا يكون لنا ردة، وانتفاء من التكذيب، وكون من المؤمنين، فلا يمكن عطف الفعلان (نكذب ونكون) من دون إضمار أن بعد واو؛ لانقلاب المعنى إلى الرفع، وكذلك تجنُّب القسطلاني إطلاق لفظ العطف على التوهم في كتاب الله تعالى، فإنَّ العطف على التوهم قد يُفهم عن طريق القارئ أن هناك توهماً أو غلطاً في كتاب الله عز وجل وحاشا لله ؛ لأن كتاب الله منزه عن ذلك، ولذا فرَّ بعضهم إلى القول بالعطف على المعنى، في حين عبَّر عنه القسطلاني بمراعاة الشبه اللفظي، فكان تعبيره أكثر دقة من غيره؛ لأنَّ العطف على المعنى عبارة أشمل من العطف على التوهم وهذا يحسب للقسطلاني (رحمه الله).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المطلب الثالث: علة جزم الفعل المضارع

١. قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾ ﴾ الفرقان: ١٠

علل القسطلاني سبب قراءة الجمهور بجزم الفعل المضارع ﴿ وَيَجْعَل لَّكَ ﴾ إذ قال: "وقرأ الباقون بجزمها عطفاً على محل ﴿ جَعَلَ ﴾؛ لأنه جواب الشرط " (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٧ / ٣٠٩٣). بينما قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع اللام على الاستئناف (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٧ / ٣٠٩٣).

ومن المعلوم أنَّ الجزم علامة من علامات الفعل المضارع فهو نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم نصيب من الجزم، وكذلك ليس للفعل نصيب من الجر وهذا ما اتفق عليه العلماء (الفراهيدي ا.، ١٩٩٥م، صفحة ٢٤٧) (سيبويه، ١٩٩٨م، صفحة ١ / ١٩) (المبرد، صفحة ٢ / ١٣٣) (ابن السراج ا.، صفحة ٢ / ١٧٥) (ابن الخشاب، ١٩٧٢م، الصفحات ٤٩٢ – ٥٦٧) (شوقي ضيف، صفحة ٨٤).

ويرى الفراء أنَّ الجزم وقع على لام الفعل المضارع (يجعل)؛ لأنها مردودة على (جَعَلَ) (الفراء ا.، صفحة ٢ / ٢٦٣).

ويبدو أنَّ الازهري (ت: ٣٧٠هـ) قد وضَّح ما ذكره الفراء إذ قال: "من جزم (وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا) ردَّه على قوله: (إنْ شَاء جَعَلَ) و(جَعَل) في معنى جزم، لأن المعنى: إن شاء يجعل" (الازهري، معاني القراءات للأزهري، ١٩٩١م، صفحة ٢ / ٢١٤).

ثم نقل قوله "وقد يكون قوله: (ويجْعَلُ لَكَ) رفعًا وهي في ذلك مجزومة؛ لأنَّها لام لقيت لامًا فسكنت" (الازهري، معاني القراءات للأزهري، ١٩٩١م، صفحة ٢ / ٢١٤).

والحجة عند مكي القيسي وفيه معنى الحتم، لمن قرأ بالجزم إذ عطفه على موضع (جَعَلَ)؛ لأنه جواب الشرط في موضع جزم فيكون (ويجعل لك قصوراً) داخلاً في المشيئة، أي: إن شاء الله فعل ذلك بك يا محمد (صلى الله عليه وعلى آله وسلم)، وهو فاعله بلا شك، ويجوز أن يكونوا قدروه على نية الرفع مثل الأول، لكن أدغموا اللام في اللام، فاسكنوا اللام من (يجعل)؛ للإدغام لا للجزم، فتكون القراءتان بمعنى الحتم، أي: لابد أن يجعل لك يا محمد قصوراً (القيسي ا.، ١٩٨٤م، صفحة ٧٤٨).

لذا فسر الواحدي (ت: ٤٦٨هـ) الآية معللاً بأن الله سبحانه وتعالى لو شاء لأعطى نبيه محمد(صلى الله عليه وعلى اله وسلم) من الدنيا خيراً مما قالوا، فقال تبارك وتعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ ﴾ أي من الذي قالوا أو أفضل من الكنز والبستان

الذي ذكروا، وهو قوله: ﴿ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾ يعني: في الدنيا؛ لأنَّه قد شاء أن يعطيه إيَّاها في الآخرة، وقوله:﴿ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا ﴾ فمن قرأ بالجزم كان المعنى: إن شاء يجعل لك قصورا، أي سيعطيك الله في الآخرة أكثر مما قالوا فالله سبحانه وتعالى قادر على أن يعطيه كل ما يتمناه في الدنيا قبل الأخرة ولكن الله وعده والمؤمنين بالجنة خالدين فيها (الواحدي، ١٩٩٤م، صفحة ٥ / ٣٣٥).

فالمعنى مختلف عند القراءة الجزم أو الرفع فمن جزم فالمعنى إن شاء يجعل لك جنات ويجعل لك قصورا ومن رفع فعلى الاستئناف، والمعنى سيجعل لك قصورا إذن فرق بين القراءتين في المعنى، فمن جزم فالمعنى إن شاء يجعل لك قصورا في الدنيا ولا يحسن الوقوف على الأنهار، ومن رفع حسن له الوقوف على الأنهار واستأنف أي ويجعل لك قصورا في الآخرة (الرازي، صفحة ٢٤ / ٤٣٦). فمن أراد جزمه أي الفعل المضارع (يجعل) عطفه على محل جواب الشرط، ومَن أراد رفعه فعلى الاستئناف، أي: وهو يجعل لك قصوراً، ويجوز عطفه على الجواب؛ لأن الشرط إذا كان ماضياً جاز في الجواب الرفع والجزم، كما هو مقرر في مَحِلَّهُ (الحسني، صفحة ٤ / ٨٠). فالعلة عند القسطلاني علة عوض وبها تابع من سبقه بأن الفعل مجزوم علة أنه جواب الشرط معطوف على فعل ماض ألا وهو فعل الشرط (جَعَلَ).

٢. قال تعالى:﴿ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ يوسف: ٩٠

ذكر القسطلاني في قراءة ﴿ يَتَّقِ ﴾، بإثبات الياء وقفا ووصلاً كقنبل عن ابن كثير (يتقي)، وقرأ الباقون بحذف الياء في الحالتين (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، الصفحات ٦ / ٢٥٣٣ – ٢٥٣٦) ، ويقصد بالحالتين أي: الوقف والوصل (ابن مجاهد، صفحة ٣٥١).

لذا علل القسطلاني سبب الجزم في قوله: " إنما جُزِمَ حملاً لـ (مَن) الموصولة على (مَنْ) الشرطية؛ لأنَّها مثلها في المعنى؛ ولذلك دَخَلَتِ الفاء في خبرها" (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٦ / ٢٥٣٦). فالياء حذفت للجزم.

ويرى ابن السراج أن الفعل المضارع المعتل الاخر بالألف والواو والياء تقدر حركته على الحرف فإذا جزم الفعل قدرت الحركة على ما قبل الحرف المحذوف للدلالة على الحرف المحذوف، وأن سبب حذف لام الفعل المعتل الاخر هو الجزم فلم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل (ابن السراج ا.، صفحة ٢ / ١٦٤).

ويبدو أن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) يرى في الوقف على (من) قبيح؛ لأنَّها جازمة لـ (يتق) وهما بمنزلة حرف واحد والوقف على (يصبر) غير تام لأن جواب الجزاء الفاء (الانباري م.، ١٩٧١م) (الانباري م.، إيضاح الوقف والابتداء، ١٩٧١م، صفحة ١ / ١٣٦).

أما ابن خالويه فوضح المسألة في تعليله بأن قراءة كسر القاف وحذف الياء للجزم بالشرط؛ لأن دخول الجازم على الأفعال يحذف الحركات الدّالة على الرفع إذا وجدها، فإن عدمها لعلة حذفت الحروف التي تولّدت منها الحركات، لأنَّها قامت مقامها، ودلّت على ما كانت الحركات تدلّ عليه. وإنما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشاعر، والذي رواه قنبل عن ابن كثير بإثبات الياء فيه وجهان: (ابن خالويه، الصفحات ١٩٨ – ١٩٩)

أحدهما: أن من العرب من يجرى الفعل المعتل الآخر مجرى الصحيح فيقول: لم يأتي زيد، وأنشد قيس بن زهير: (ابن خالويه، صفحة ١٩٩) (الفارسي، ١٩٨٨م، صفحة ٢٠٤) (العسكري، صفحة ١ / ٣٤٤) (التميمي، صفحة ١٥٨) (الاصفهاني، ٢٠٠٣م، صفحة ١٢٩٦)

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بني زياد

والوجه الثاني: أنه أسقط الياء لدخول الجازم، ولكن بقّى القاف على كسرتها وأشبعها لفظا فحدثت الياء بسبب الإشباع كما قال الشاعر: (ابن خالويه، صفحة ١٩٩) (المرزباني، صفحة ١٢٧) (ابن عصفور، ١٩٨٠م، صفحة ٣٣)

أقول إذ خرّت على الكلكال ... يا ناقتي ما جلت من مجال

وذكر لأزهري أن ابن كثير وحده قرأ (مَن يَتَقِي) بياء في الوصل والوقف، بينما قرأ محمد بن الحسن (من يتَقِ) بغير ياء في وصل والوقف، وقال: كذا أقرأني أبو ربيعة، ويرى أن القراءة بغير ياء أجود؛ والحجة عنده كونه مجزوماً بـ (من) الشرطية (الازهري، معاني القراءات للأزهري، ١٩٩١م، الصفحات ٢ / ٥٠ – ٥١). (وَيَصْبِرْ) عطف على (يَتَّقِ)، (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) فالفاء جواب (مَنْ) الشرطية، وعلامة الجزم في (يَتَّقِ) حذف الياء، فمن أثبتها قدر الحركة على الياء فحذف الحركة وبقي الياء، وهذا في لغة الشعر للضرورة، فحذف الضمة للجزم، وبقي حرف الياء، ولكن حذف الياء أجود عنده (الحوفي، ٢٠١٥م، صفحة ٣٠٤).

وبين مكي القيسي حجة من قرأ بالياء (يتقي) دون الحذف فقال: "يَتَّقِي بياء فان مجازه أَنه جعل من بِمَعْنى الَّذِي فَرفع يَتَّقِي، لِأَنَّهُ صلَة لمن وَعطف وَيصير على معنى الْكَلَام؛ لِأَن من وَإِن كَانَت بِمَعْنى الَّذِي فَفِيهَا معنى الشَّرْط وَلذَلِك تدخل الْفَاء فِي خَبَرهَا فِي أَكثر الْمَوَاضِع فَلَمَّا كَانَ فِيهَا معنى الشَّرْط عطف وَيصير على ذَلِك الْمَعْنى فجزمه كَمَا قَالَ الله

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تَعَالَى فَأَصدق وأكن فَجزم وأكن حمله على معنى فَأَصدق لِأَنَّهُ بِمَعْنى أصدق مَجْزُومًا لِأَنَّهُ جَوَاب التَّمَنِّي وَقد قيل أَنَّ من فِي هَذِه الْقِرَاءَة للشّرط والضمة مقدرَة فِي الْيَاء من يَتَّقِي حذفت للجزم" (القيسي ا.، مشكل إعراب القرآن، صفحة ١ / ٣٩١)؛ ولكنَّه يرى في هذا الرأي ضعفاً؛ لأنَّ هذا التقدير يجوز في الشعر (القيسي ا.، مشكل إعراب القرآن، صفحة ١ / ٣٩٢). بل منهم من ضعَّف هذه القراءة أي: من أثبت الياء (ابو شامة، صفحة ٣١٢).

ويرى الباحث أن من جزم جعل من أداة شرط و(يتقِ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء و(يصبرْ) معطوف على الفعل المجزوم فجزم بالسكون وأمَّا من أثبت الياء فإنه قدَّر الحركة على الياء؛ لأنَّه يرى أنَّ (من) بمعنى الذي أي: من الموصولة فـ (يتقى) فعل مضارع وهو فعل الشرط مجزوم بحذف السكون المقدر على الياء تبعاً لتلك اللغة، و(يصبر) سكن لتوالي الحركات كما في (ينصركم) و (يشعركم) ومنهم من قال: إنَّه جُزم على التوهم كونه توهم بمن الشرطية بدل من الموصولة وهذا فيه غلط على القرآن الكريم (ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٨٥م، صفحة ٦٢١) (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٦ / ٢٥٣٦) (حسن، صفحة ١ / ٢٠٥). واعترض القسطلاني بأشد الاعتراض على هذه اللفظة وقال: " ينبغي أن يقال فيها: مراعاة الشبه اللفظي، ولا يقال: للتوهم" (القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، صفحة ٦ / ٢٥٣٦). فحاشا لله أن يتوهم في شيء وأنا أميل الى قراءة الجمهور؛ لأنَّها واضحة أما قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف فيها العلماء؛ لأنَّها جاءت بتأويلات عدة وقد بينتها أعلاه (النعماني، ١٩٩٨م، صفحة ١١ / ٢٠٢).

الخاتمة

١- تابع القسطلاني في تعليلاته من سبقه من نحاة البصرة، إذ كان يميلُ الى منهجهم في بيان المسائل وتعليلاتها.

٢- ركز على إثبات القراءة الصحيحة اتفق عليها القراء.

٣- وجدته يوافق في كثير من آرائه من سبقه وينقل عنهم، ولم يكن مجرد ناقل لآراء من سبقه، بل كان يناقش، ويعلل ويخالفهم في بعض الأحيان.

٤- كان يرجح بعض القراءة على غيرها من القراءات الأخرى بما يجده موافقاً للمعنى .

٥- لم يكن همُّه تكثير الأوجه المحتملة، ولم يجوّز في المسألة ما يجوّزه النحاة، بل يقتصر على أهم الوجوه وآكدها، مما يُحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب لصحة معنى القراءة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المصادر والمراجع

١. العكبري.أبو البقاء (١٩٧٩م). إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

٢. العكبري أبو البقاء. (١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والإعراب. دمشق: دار الفكر.

٣. الرماني. أبو الحسن (١٩٨٤م). منازل الحروف. (الدكتور ابراهيم السامرائي، المحرر) عمان: دار الفكر.

٤. الرماني. أبو الحسن (١٩٩٨م). شرح كتاب سيبويه. الرياض السعودية: الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥. الواحدي. أبو الحسن علي (١٩٩٤م). الوسيط في تفسير القرآن المجيد. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

٦. الحسني. أبو العباس احمد (بلا تاريخ). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد. القاهرة: الدكتور حسن عباس زكي .

٧. لحلبي.أبو العباس السمين ا (بلا تاريخ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. دمشق: دار القلم.

٨. الصبان. أبو العرفان (١٩٩٧م). حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

٩. الزجاجي.أبو القاسم (١٩٨٦م). الإيضاح في علل النحو (المجلد الخامسة). (الدكتور مازن المبارك، المحرر) دار النفائس – بيروت.

١٠. الزمخشري.أبو القاسم (١٩٩٣م). المفصل في صنعة الاعراب (المجلد الأولى). (علي بو ملحم، المحرر) مكتبة الهلال – بيروت.

١١. بو شامة.أبو القاسم شهاب الدين ا (بلا تاريخ). إبراز المعاني من حرز الأماني. دار الكتب العلمية.

١٢. الانباري.أبو بركات (بلا تاريخ). اسرار العربية (المجلد الأولى). (الدكتور فخر صالح قداره، المحرر) دار الجيل – بيروت.

١٣. السراج.أبو بكر ابن (بلا تاريخ). الأصول في النحو. بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة.

١٤. السراج. أبو بكر محمد ابن (بلا تاريخ). الأصول في النحو. (عبد الحسين الفتلي، المحرر) مؤسسة الرسالة لبنان بيروت.

١٥. المرادي.أبو جعفر النحاس (بلا تاريخ).إعراب القران. بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

١٦. النعماني. أبو حفص سراج (١٩٩٨م). اللباب في علوم الكتاب. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

١٧. الاندلسي.أبو حيان (بلا تاريخ). البحر المحيط في التفسير. بيروت: دار الفكر.

١٨. الفراء.أبو زكريا (بلا تاريخ). معاني القران. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

١٩. السيرافي.أبو سعيد (٢٠٠٨م). شرح كتاب سيبويه (المجلد الاولى). (احمد حسن مهدلي، علي سيد علي، المحرر) بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

٢٠. الفراهيدي. أبو عبدالرحمن الخليل (١٩٩٥م). الجمل في النحو.

٢١. الزركشي.أبو عبدالله بدر (١٩٥٧). البرهان في علوم القرآن. بيروت – لبنان: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

٢٢. الرازي.أبو عبدالله محمد (بلا تاريخ). مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢٣. المرزباني. أبو عبيد الله (بلا تاريخ). الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء.
٢٤. الأصفهاني.أبو علي أحمد (٢٠٠٣م). شرح ديوان الحماسة. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
٢٥. القيسي. أبو محمد (١٩٨٤م). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٦. المرادي.أبو محمد (١٩٩٢م). الجنى الداني في حروف المعاني. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
٢٧. الخشاب. أبو محمد عبدالله ابن (١٩٧٢م). المرتجل (في شرح الجمل). فريق رابطة النساخ برعاية (مركز النخب العلمية).
٢٨. القيسي.أبو محمد مكي (بلا تاريخ). مشكل إعراب القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٩. العسكري. أبو هلال الحسن (بلا تاريخ). جمهرة الأمثال. بيروت: دار الفكر.
٣٠. ابن الانباري. ابي بركات (١٩٥٧م). لمع الادلة في اصول النحو. (سعيد الأفغاني، المحرر) دمشق: مطبعة الجامعة السورية.
٣١. ابن مجاهد.احمد (بلا تاريخ). كتاب السبعة في القراءات. مصر: دار المعارف.
٣٢. القسطلاني. أحمد (بلا تاريخ). لطائف الاشارات لفنون القراءات. السعودية: الشؤون العلمية.
٣٣. شوقي ضيف. أحمد شوقي (بلا تاريخ). المدارس النحوية. دار المعارف.
٣٤. الفارسي أبو علي الحسن. (١٩٩٣م). الحجة للقراء السبعة. دمشق – بيروت: دار المأمون للتراث .
٣٥. الفارسي. الحسن (١٩٨٨م). كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب. القاهرة – مصر: مكتبة الخانجي.
٣٦. ابن خالويه.الحسين (بلا تاريخ). الحجة في القراءات السبع. بيروت: دار الشروق.
٣٧. الفراهيدي. الخليل (بلا تاريخ). العين. (الدكتور مهدي المخزومي، المحرر) دار ومكتبة الهلال.
٣٨. تمام حسان. (بلا تاريخ). اللغة العربية معناها ومبناها. دار الثقافة.
٣٩. الوقاد. خالد (٢٠٠٠م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية.
٤٠. الزركلي. خير الدين (٢٠٠٢م). الأعلام (المجلد الخامسة عشر). دار العلم للملايين.
٤١. شمس الدين السخاوي. (بلا تاريخ). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
٤٢. العلائي.صلاح الدين (١٩٩٠م). الفصول المفيدة في الواو المزيدة. عمان: دار البشير.
٤٣. عباس حسن. (بلا تاريخ). النحو الوافي. دار المعارف.
٤٤. الحنبلي. عبد الحي (١٩٨٦م). شذور الذهب في أخبار من ذهب. (محمود الأرناؤوط، المحرر) دمشق – بيروت: دار ابن كثير.
٤٥. الكتاني.عبد الحي (١٩٨٢م). فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (المجلد الثانية). (الدكتور احسان عباس، المحرر) بيروت: دار الغرب الاسلامية.
٤٦. العدروس. عبد القادر (٢٠٠١م). النور السافر عن أخبار القرن التاسع (المجلد الاولى). (الدكتور أحمد خالو، المحرر) دار صادر بيروت.

٤٧. الحنبلي. عبدالحي (١٩٨٦م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. (محمود الأرناؤوط، المحرر) بيروت: دار ابن كثير.
٤٨. عبدالحي بن أحمد الحنبلي، محمد بن محمد الزبيدي، خير الدين الزركلي، و الشيخ نجم الدين الغزي. (١٩٨٦م). شذرات الذهب في اخبار من ذهب. بيروت: دار الكتب العلمية لبنان.
٤٩. الانباري.عبدالرحمن (٢٠٠٣م). الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويينك البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية.
٥٠. عبدالرحمن السيوطي. (بلا تاريخ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (عبد الحميد هنداوي، المحرر) المكتبة التوفيقية – مصر.
٥١. السيوطي.عبدالرحمن (بلا تاريخ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. مصر: المكتبة التوفيقية.
٥٢. عبدالقادر العدروس. (٢٠٠١م). النور السافر عن اخبار القرن التاسع (المجلد الاولى). (الدكتور احمد حالو، المحرر) دار صادر بيروت.
٥٣. ابن هشام.عبدالله (١٩٨٥م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. دمشق: دار الفكر.
٥٤. ابن هشام.عبدالله (بلا تاريخ). شرح قطر الندى وبل الصدى. (محمد محي الدين عبدالحميد، المحرر) القاهرة.
٥٥. ابن عصفور. علي (١٩٨٠م). ضرائر الشِّعْر. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٦. الاشموني. علي (١٩٩٨م). شرح الأشموني (المجلد الاولى). دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
٥٧. الحوفي.علي (٢٠١٥م). البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيّ – سورة يوسف دارسة وتحقيقا. ماليزيا: جامعة المدينة العالمية – كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه.
٥٨. الجرجاني.علي بن محمد (١٩٨٣م). التعريفات (المجلد الأولى). لبنان: دار الكتب العلمية بيروت.
٥٩. سيبويه. عمرو (١٩٩٨م). الكتاب. (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
٦٠. الفيروز ابادي. مجد الدين (٢٠٠٥م). القاموس المحيط (المجلد الثامنة). (محمد نعيم العرقسوسي، المحرر) لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشروالتوزيع، بيروت.
٦١. الزبيدي. محمد (بلا تاريخ). تاج العروس من جواهر القاموس. (مجموعة من المحققين، المحرر) دار الهداية.
٦٢. ابن منظور. محمد (بلا تاريخ). لسان العرب (المجلد الثالثة). دار صادر – بيروت.
٦٣. الازهري.محمد (١٩٩١م). معاني القراءات للأزهري. السعودية: مركز البحوث في كلية الاداب.
٦٤. الانباري.محمد (١٩٧١م). إيضاح الوقف والابتداء.
٦٥. محمد الانباري. (١٩٧١م). إيضاح الوقف والابتداء. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية .
٦٦. التميمي. محمد (بلا تاريخ). ما يجوز للشاعر في الضرورة. الكويت – القاهرة: ما يجوز للشاعر في الضرورة الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
٦٧. الحلواني.محمد (بدون تاريخ). أصول النحو العربي. الأطلس.
٦٨. الحنفي. محمد (بلا تاريخ). بدائع الزهور. مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
٦٩. الزبيدي. محمد (بلا تاريخ). تاج العروس من جواهر القاموس. (مجموعة من المحققين، المحرر) دار الهداية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٧٠. الطبري.محمد (٢٠٠٠م). جامع البيان في تأويل القرآن. مؤسسة الرسالة.

٧١. المبرد.محمد (بلا تاريخ). المقتضب. بيروت: عالم الكتب.

٧٢. الوراق.محمد (١٩٩٩م). علل النحو (المجلد الاولى). (محمود جاسم محمد الدرويش، المحرر) رياض – السعودية: مكتبة الرشيد.

٧٣. الزبيدي.محمد بن محمد (بلا تاريخ). تاج العروس من جواهر القاموس. (مجموعة من المحققين، المحرر) دار الهداية.

٧٤. محمد جمال الدين. (١٩٩٠م). شرح تسهيل الفوائد. (الدكتور عبدالرحمن السيدن الدكتور محمد بدوي المختون، المحرر) هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٧٥. البغوي.محي السنة (١٩٨٣م). شرح السنة (المجلد الثانية). (شعيب الأرنؤوط، المحرر) المكتب الاسلامي.

٧٦. الغزي.نجم الدين (١٩٩٧م). الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة (المجلد الاولى). (خليل منصور، المحرر) بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

٧٧. ابن يعيش.يعيش بن علي (٢٠٠١م). شرح المفصل. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

References

1. Al-Akbari, Abu al-Baqa (1979). Dictation of the Facets of Syntax and Readings Blessed by the Most Gracious in the Qur'an. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
2. Al-Akbari, Abu al-Baqa (1995). Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab. Damascus: Dar al-Fikr.
3. Al-Rumani, Abu al-Hasan (1984). Manazil al-Huroof (The Stations of Letters). (Dr. Ibrahim al-Samarra'i, editor). Amman: Dar al-Fikr.
4. Al-Rumani, Abu al-Hasan (1998). Explanation of the Book of Sibawayh. Riyadh, Saudi Arabia: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.
5. Al-Wahidi, Abu al-Hasan Ali (1994). Al-Wasit fi Tafsir al-Quran al-Majid. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
6. Al-Hasani, Abu al-Abbas Ahmad (n.d.). Al-Bahr al-Madeed fi Tafsir al-Quran al-Majid. Cairo: Dr. Hassan Abbas Zaki.
7. Al-Halabi, Abu al-Abbas al-Sameen (n.d.). Al-Durr al-Masun fi 'Ulum al-Kitab al-Maknun (The Preserved Pearl in the Sciences of the Hidden Book). Damascus: Dar al-Qalam.
8. Al-Sabban, Abu al-Irfan (1997). Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyah. Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.
9. Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim (1986). Al-Idah fi Ilal Al-Nahw (Volume 5). (Dr. Mazen Al-Mubarak, Editor). Dar Al-Nafayes, Beirut.
10. Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim (1993). Al-Mufassal fi San'at Al-I'rab (Volume 1). (Ali Bu Malham, Editor). Al-Hilal Library, Beirut.
11. Bu Shama, Abu Al-Qasim Shihab Al-Din (n.d.). Ibrhaz Al-Ma'ani min Harz Al-Amani. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.
12. Al-Anbari, Abu Barakat (n.d.). Secrets of Arabic (Volume 1). (Dr. Fakhr Saleh Qadara, Editor). Dar Al-Jeel, Beirut.
13. Al-Siraj, Abu Bakr Ibn (n.d.). The Principles of Grammar. Beirut, Lebanon: Al-Risala Foundation.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

14. Al-Siraj, Abu Bakr Muhammad Ibn (n.d.). The Principles of Grammar. (Abdul Hussein Al-Fatli, Editor). Al-Risala Foundation, Lebanon, Beirut. Al-Muradi, Abu Ja'far al-Nahhas (n.d.). The Grammar of the Qur'an. Beirut: Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
15. Al-Nu'mani, Abu Hafs Siraj (1998). Al-Lubab fi 'Ulum al-Kitab. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
16. Al-Andalusi, Abu Hayyan (n.d.). Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir. Beirut: Dar al-Fikr.
17. Al-Farra', Abu Zakariya (n.d.). The Meanings of the Qur'an. Egypt: Dar al-Masriya for Authorship and Translation.
18. Al-Sirafi, Abu Sa'id (2008). Commentary on the Book of Sibawayh (Volume 1). (Ahmad Hassan Mahdali, Ali Sayyid Ali, editor). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
19. Al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil (1995). Al-Jumal fi al-Nahw.
20. Al-Zarkashi, Abu Abdullah Badr (1957). Al-Burhan fi 'Ulum al-Qur'an. Beirut, Lebanon: Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyyah, Isa al-Babi al-Halabi and his Partners.
21. Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad (n.d.). Keys to the Unseen = The Great Commentary. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-Arabi.
22. Al-Marzbani, Abu Ubaid Allah (undated). Al-Muwashshah fi Ma'aqidah al-Ulama' ala al-Shu'ara'.
23. Al-Isfahani, Abu Ali Ahmad (2003). Explanation of the Diwan al-Hamasa. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
24. Al-Qaysi, Abu Muhammad (1984). Uncovering the Faces of the Seven Readings, Their Reasons, and Arguments. Beirut: Dar al-Resalah Foundation.
25. Al-Muradi, Abu Muhammad (1992). Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani. Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
26. Al-Khashab, Abu Muhammad Abdullah Ibn (1972). Al-Murtajall (Explanation of Sentences). Team of the Copyists' Association under the auspices of the Center for Scientific Elites.
27. Al-Qaysi, Abu Muhammad Makki (undated). The Problem of Quranic Grammar. Beirut: Dar al-Resalah Foundation.
28. Al-Askari, Abu Hilal al-Hasan (undated). Jamharat al-Amthal. Beirut: Dar al-Fikr.
29. Ibn al-Anbari, Abu Barakat (1957). The Shining of Evidence in the Principles of Grammar. (Saeed Al-Afghani, editor). Damascus: Syrian University Press.
30. Ibn Mujahid, Ahmad (undated). The Book of the Seven Readings. Egypt: Dar Al-Maaref.
31. Al-Qastalani, Ahmad (undated). Lata'if Al-Isharat li Funun Al-Qira'at. Saudi Arabia: Scientific Affairs.
32. Shawqi Dayf, Ahmad Shawqi (undated). The Grammar Schools. Dar Al-Maaref.
33. Al-Farsi, Abu Ali Al-Hasan (1993). The Argument for the Seven Readers. Damascus - Beirut: Dar Al-Ma'mun for Heritage.
34. Al-Farsi, Al-Hasan (1988). The Book of Poetry or Explanation of the Verses with Problematic Grammar. Cairo - Egypt: Al-Khanji Library.
35. Ibn Khalawayh, Al-Hussein (undated). The Argument in the Seven Readings. Beirut: Dar Al-Shorouk.
36. Al-Farahidi, Al-Khalil (undated). Al-Ain. (Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, editor). Dar and Library of Al-Hilal.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

37. Tamam Hassan (undated). The Arabic language, its meaning and structure. Dar Al Thaqafa.
38. Al-Waqqad, Khalid (2000). Explanation of the Expression of the Explanation or the Expression of the Content of the Explanation in Grammar. Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
39. Al-Zarkali, Khair Al-Din (2002). Al-A'lam (Volume 15). Dar Al-Ilm Lil-Malayin.
40. Shams Al-Din Al-Sakhawi (undated). The Shining Light of the People of the Ninth Century. Beirut: Dar Maktaba Al-Hayat Publications.
41. Al-Ala'i, Salah Al-Din (1990). Useful Chapters on the Extra Waw. Amman: Dar Al-Basheer.
42. Abbas Hassan (undated). Comprehensive Grammar. Dar Al-Maaref.
43. Al-Hanbali, Abdul-Hayy (1986). Shudhur Al-Dhahab fi Akhbar Man Dhahab (Mahmoud Al-Arnaout, editor). Damascus - Beirut: Dar Ibn Kathir.
44. Al-Kattani, Abdul-Hayy (1982). Index of Indexes and Proofs and Dictionary of Dictionaries, Sheikhdoms, and Series (Volume 2). (Dr. Ihsan Abbas, editor). Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islamiyyah.
45. Al-Adrous. Abdul Qadir (2001). The Light of the Ninth Century (Volume 1). (Dr. Ahmad Khalo, editor). Dar Sadir, Beirut.
46. Al-Hanbali, Abdul Hay (1986). Golden Nuggets in the News of Those Who Have Passed. (Mahmoud Al-Arnaout, editor). Beirut: Dar Ibn Kathir.
47. Abdul Hay bin Ahmad Al-Hanbali, Muhammad bin Muhammad Al-Zubaidi, Khair Al-Din Al-Zarkali, and Sheikh Najm Al-Din Al-Ghazi. (1986). Golden Nuggets in the News of Those Who Have Passed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Lebanon.
48. Al-Anbari, Abdul Rahman (2003). Fairness in the Issues of Disagreement between the Basran and Kufi Grammarians. Al-Maktaba Al-Asriya.
49. Abdul Rahman Al-Suyuti (n.d.). The Fragments of the Abstract in Explaining the Compendium of the Compendiums. (Abdul Hamid Handawi, editor). Al-Tawfiqiya Library - Egypt.
50. Al-Suyuti, Abdul Rahman (n.d.). The Fragments of the Abstract in Explaining the Compendium of the Compendiums. Egypt: Al-Tawfiqiya Library. Abdul Qadir Al-Adrous. (2001). Al-Nour Al-Safer about the News of the Ninth Century (Volume 1). (Dr. Ahmad Halo, editor). Dar Sader, Beirut.
51. Ibn Hisham, Abdullah (1985). Mughni Al-Labib about the Books of Arabic Grammar. Damascus: Dar Al-Fikr.
52. Ibn Hisham, Abdullah (undated). Sharh Qatr Al-Nada wa Bal Al-Sada. (Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, editor). Cairo.
53. Ibn Asfour, Ali (1980). Dhara'ir Al-Shi'r. Dar Al-Andalus for Printing, Publishing, and Distribution.
54. Al-Ashmouni, Ali (1998). Sharh Al-Ashmouni (Volume 1). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
55. Al-Hawfi, Ali (2015). Al-Burhan fi Ulum Al-Quran by Imam Al-Hawfi - Surah Yusuf: A Study and Investigation. Malaysia: Al-Madinah International University - College of Islamic Sciences, Department of the Holy Qur'an and Its Sciences.
56. Al-Jurjani, Ali bin Muhammad (1983). Al-Ta'rifat (Volume 1). Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut.
57. Sibawayh, Amr (1998). The Book. (Abd Al-Salam Muhammad Harun, editor). Cairo: Al-Khanji Library.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

58. Al-Fayruzabadi, Majd Al-Din (2005). Al-Qamus Al-Muhit (Volume 8). (Muhammad Na'im Al-Arqsousi, editor). Lebanon: Al-Risala Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut.
59. Al-Zubaidi, Muhammad (undated). Taj Al-Arus min Jawahir Al-Qamus (The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary). (A group of editors, editor). Dar Al-Hidayah.
60. Ibn Manzur, Muhammad (undated). Lisan Al-Arab (Volume 3). Dar Sadir, Beirut.
61. Al-Azhari, Muhammad (1991). The Meanings of Al-Azhari's Readings. Saudi Arabia: Research Center, Faculty of Arts.
62. Al-Anbari, Muhammad (1971). Clarification of Pause and Start.
63. Muhammad Al-Anbari. (1971). Clarification of Pause and Start. Damascus: Publications of the Arabic Language Academy.
64. Al-Tamimi, Muhammad (undated). What is Permissible for the Poet in Necessity. Kuwait - Cairo: What is Permissible for the Poet in Cases of Necessity, Kuwait - Supervised by Dar Al-Fusha, Cairo.
65. Al-Halwani, Muhammad (undated). The Principles of Arabic Grammar. Al-Atlas.
66. Al-Hanafi, Muhammad (undated). Badai' Al-Zuhur. Mustafa Al-Babi Al-Halabi and His Sons in Egypt.
67. Al-Zubaidi, Muhammad (undated). Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary. (A group of editors, editor) Dar Al-Hidayah.
68. Al-Tabari, Muhammad (2000). Jami' Al-Bayan fi Ta'wil Al-Qur'an. Al-Risala Foundation.
69. Al-Mubarrad, Muhammad (undated). Al-Muqtabas. Beirut: Alam Al-Kutub.
70. Al-Warraq, Muhammad (1999). Reasons for Grammar (Volume 1). (Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, editor) Riyadh - Saudi Arabia: Al-Rasheed Library.
71. Al-Zubaidi, Muhammad ibn Muhammad (undated). Taj Al-Arous from the Jewels of the Dictionary. (A group of editors, editor) Dar Al-Hidayah.
72. Muhammad Jamal Al-Din (1990). Explanation of Tashil Al-Fawa'id. (Dr. Abdul Rahman Al-Sayyid, Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhtoun, Editor) Hijr for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising.
73. Al-Baghawi, Muhyi Al-Sunnah (1983). Explanation of the Sunnah (Volume Two). (Shuaib Al-Arnaout, Editor) Islamic Office.
74. Al-Ghazi, Najm Al-Din (1997). The Wandering Planets with Notables of the Tenth Century (Volume One). (Khalil Mansour, Editor) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
75. Ibn Ya'ish, Ya'ish bin Ali (2001). Explanation of Al-Mufassal. Beirut, Lebanon: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.